

الديمقراطية وأنماط التنشئة الاجتماعية فى المجتمع

د. إحسان محمد الدمرداش

كلية البنات - جامعة عين شمس

مقدمة:

تنشأ الحاجة إلى إيجاد نظام ما يحكم العلاقة المتبادلة بين الفرد والجماعة، التى ينتمى إليها بمجرد خروج هذه الجماعة إلى حيز الوجود. وكلمة الديمقراطية التى هى أصلاً كلمة يونانية تعبر عن الحاجة إلى إيجاد هذا النظام، الذى يضمن تقدم الفرد والجماعة معاً. ومدلولات الديمقراطية الآن، وفى القرن العشرين، تختلف عن مضمونات الديمقراطية فى الحضارة اليونانية - حضارة الأسىء والرقىء، غير أن المفهومين يعبران عن الحاجة نفسها فى ظل أوضاع تاريخية - اقتصادية واجتماعية مختلفة، وهى إيجاد ذلك التوازن الدقيق بين حقوق الفرد من ناحية والجماعة من ناحية أخرى، الذى يضمن التفاعل الحى والخلق لكليهما - ويضمن التقدم لكليهما أيضاً.

وأراصر التضامن الاجتماعى التى تربط جماعة واحدة هى دائماً واحدة ولا تتعدى مظهرأ من مظهرين:

فأعضاء كل جماعة يتضامنون ويتساندون إما لأن لهم حوائج مشتركة لا يمكنهم سدادها إلا بحياة مجتمعة.. وهذا هو التضامن لمشابهة الحوائج، أو لأن لهم حوائج مختلفة ولا سبيل إلى سداد تلك الحوائج إلا أن يتبادلوا فيما بينهم الخدمات التى يحسن القيام بها كل منهم - بما أوتى من مواهب وقوى، تختلف عن مواهب غيره وقواه،

وذلك هو التضامن بتقسيم العمل. هذا التضامن بمظهره دعامة المجتمع. وكلما قويت أو اصره ازداد المجتمع قوة (٦).

وقد كان من الطبيعي أن تعنى الكتب السماوية بإرساء نظام التوازن هذا بين الفرد والجماعة، أو ما نسميه الآن بالديمقراطية. ويتضح هذا الاهتمام بصورة متزايدة ومتدرجة في كل من المسيحية والإسلام.

فقد دعت المسيحية إلى إقامة العدل والرحمة والبر والإحسان والمساواة بين البشر جميعاً. وفي تقريرها أن الإنسان في إنسانيته البحتة جدير بالاحترام؛ ولأنه إن كان مذنباً فقد يظفر بالتوبة وينعم بالغفران. وفي تقريرها أن الإنسان على حياة خالدة بعد هذه الحياة الفانية - وأن الله المسيطر وحده على هذا الكون - قد فرض على الإنسان في هذه الحياة الدنيا إقامة العدل - ونشر الإحسان - وأخذ عشيرته جبرته والناس جميعاً بالرحمة والبر.. هذه قوانين الله العليا التي يجب أن تخضع لها قوانين الدولة. وتسترشد بها الأحكام الوضعية كافة. فالمسيحية إذا مهدت البشر للأخذ بالديمقراطية، بما نادى إليه من أحكام خلقية وفضائل نفسية. وبما رفعت من شأن الفرد بإفصاح أفق تفكيره ونطاق غاياته من هذه الحياة. وكان ذلك نصيب المسيحية في تغذية الديمقراطية ودعمها في النفوس.

وتجاوز الإسلام التبشير بالفضائل والأحكام الخلقية إلى الدعوة إلى نظام، يضمن تعميق التفاعل بين الفرد والجماعة والحفاظ على تقدمها وفعاليتها، وأصول هذا النظام هو أولاً: اختيار الخليفة بالمبايعة (رئيس الدولة بالانتخاب) ثم تحديد الخيفة في تصريف شئون الدولة بالشورى (النظام البرلماني)، ثم قرر في عديد من الآيات الكريمة تلك المبادئ الأساسية للحياة الكريمة. وهى مبادئ الحرية والإخاء والمساواة (التي فى سبيلها انفجر بركان الثورة الفرنسية وثورات أخرى)، وإقامة العدل والبر والإحسان. ثم قرر إلى جانب ذلك تلك الأصول الدستورية - حرية القول - والرأى - والنقد فى سبيل مصلحة الجماعة، وقد عبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده عن هذه المبادئ الثلاثة: الحرية والإخاء - والمساواة، وأبرز أثرها فى إقامة الديمقراطية السلمية (فى رسالة التوحيد - الطبعة الرابعة عشر) (٧).

الديمقراطية نظام وقيم سلوكية:

ومفهوم الديمقراطية مفهوم قديم يخدم الجماعة ذاتها. وهو مفهوم متغايّر تاريخياً وجغرافياً، وفقاً لهذا المجتمع المعين فى اللحظة التاريخية المعنية من تاريخ تطوره الاقتصادى الاجتماعى. والديمقراطية، بهذا المعنى، تعنى هذا النظام الذى يضمن التوازن الدقيق بين حاجيات الفرد وحاجيات المجتمع، بين حرية الفرد وحرية الآخرين، بين حقوق الفرد وحقوق غيره من الأفراد وحقوق الجماعة، التى ينتمى إليها بالشكل، الذى يضمن التفاعل الخلاق بين الفرد والجماعة والإزدهار لكليهما.

ويتضمن هذا تنمية الإطار القومى للمجتمع كنقطة الانطلاق نحو إرساء الديمقراطية؛ لأن المجتمع الجديد من شأنه أن يعزز قيم الديمقراطية التى تحل محل القيم القديمة البالية، وتدفع بالمجتمع إلى مزيد من التقدم والإزدهار.

وجنباً إلى جنب مع تنمية الإطار القومى للمجتمع تنمية ديمقراطية تأتى ضرورة بناء الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية، سواء فى البيت أو فى المدرسة، أو عن طريق وسائل الإعلام، أو المؤسسات المساعدة. ولا يكف العاملان عن التفاعل - فتنمية الإطار القومى للمجتمع تنمية ديمقراطية يغنى التنشئة الاجتماعية بقيم ديمقراطية، وتخطيط التنشئة الاجتماعية تخطيطاً ديمقراطياً واعياً، من شأنه أن يعمق الإطار القومى للمجتمع فى اتجاه المزيد من الديمقراطية.

والمجتمع الديمقراطى، هو المجتمع الذى يعتبر الفرد غاية يدور حولها تنظيم الحياة والعلاقات الإنسانية. وهو ذلك المجتمع الذى يخلق قيماً كفيلاً بتحقيق النمو والإزدهار لهذا الفرد وجماعته جنباً إلى جنب. وبتحويل هذه القيم إلى أسلوب من أساليب الحياة.

وأهم هذه القيم الحرية المضبوطة بمصلحة الجماعة. والقدرة على النقد الذاتى - وحرية التعبير - والعمل الجماعى القائم على الاقتناع العلمى؛ ذلك أن الديمقراطية هى تأكيد لسيادة الكلمة. وحرية الكلمة هى المقدمة للديمقراطية. وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أية صورته (٥). فالنمو فى التنشئة الاجتماعية الديمقراطية - لايغنى نمواً تلقائياً للأفراد. ولا يعنى إطلاق حرياتهم دون توجيه ومسئولية. فالحرية الحقيقية لابد أن يكون لها مضمون اجتماعى يعيه الفرد خلال خبراته وسط الجماعة التى ينتمى إليها. وهى بذلك تتضمن مسئولية من جانبها نحو نتائج أعماله نحو الآخرين.

ومن أهم القيم الديمقراطية أيضاً قيمة الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية فى ذات الوقت. وهو هذا الشعور الذى يخلق الانتماء، والفرد الذى يمارس الشعور بالمسئولية الفردية - هو ذلك الفرد القادر على التفكير، وعلى اتخاذ القرار - وبالتالي على المبادرة والإبداع. والمجتمع الديمقراطى هو ذلك المجتمع، الذى يغتنى بالمبادرات لفردية لأعضاء جماعته، والذى تتبع قراراته من مجموعة أفراد، ومن إرادة أغلبية هؤلاء الأفراد القادرين على تحمل المسئولية الفردية والجماعية معاً. والفرد لديمقراطى هو ذلك الفرد الناضج القادر على الاختيار وعلى الالتزام باختياره، وهو القادر على ممارسة حريته دون أى اضرار بحرية الآخرين - وعلى التعاون والتشاور، والدفاع عن آرائه الخاصة مع اهتمامه بآراء الآخرين. والإقرار بحقوقهم فى الرأى الآخر. والمجتمع الديمقراطى هو الذى يقر تعدد الآراء، ويرى هذا التعدد ضرورة تغنيه ولا تحده، وتدفع به إلى المزيد من التقدم والازدهار. والفرد الحر هو ذلك الذى يشعر أنه يساهم مساهمة فعالة فى تحريك مجتمعه - وفى صنع القرار الذى حرك هذا المجتمع، وهو الشخص القادر بالتالى على القيام بالعمل الجماعى - والمدرک لأهمية هذا العمل الجماعى. ولا يمكن أن نرسخ الشعور بالانتماء عند الفرد دون الشعور بأنه يساهم فى بناء مجتمعه، ودون الشعور بأن وجوده كفرد له أهميته من حيث هو يساهم فى صنع القرار؛ ومن حيث يشعر أن القرار يسعى دائماً فى خدمته كإنسان اجتماعى؛ أى إن القرار يخدمه من حيث يخدم غالبية المجموعة التى ينتمى إليها. وهذا الشعور بالانتماء هو الذى يفجر إمكانات الفرد، ويفجر بالتالى إمكانات الجماعة أو المجتمع. ولا يتأتى أن يمارسه المواطن إلا فى ظل مجتمع ديمقراطى، حريص على الحفاظ على أسسه الديمقراطية.

ولا شك أنه لا توجد أسس أخلاقية أروع من تلك التى تعمل على النهوض بالكائن البشرى. وتمنحه الاحترام والعدالة - والامان والمساواة والحرية. وهى مثل عليا تملك من القوة ما يجعلها تلقى قبولاً فى نفوس الأفراد. فالمفهوم البسيط المباشر للديمقراطية - هو تحويل الأخلاق من مجرد مبادئ إلى ممارسة عملية ويومية. فالأخلاقيات الديمقراطية ترفض أن تؤخذ الأمور بطواهرها، وتحتم ربط القول بالفعل. والذات بالموضوع. والنظرية بالتطبيق. والممارسة الديمقراطية دون مسئولية - تتحول إلى فوضى شاملة. ومن هنا كان التحام الحرية بالمسئولية فى المجتمع الديمقراطى (١١)

وفى المجتمع الديمقراطى يجب على الإعلام أن يكتف كل طاقاته وإمكانياته للعمل على تأصيل وتعميق وترسيخ هذه القيمة الحيوية فى كل ما يقدمه لأفراد المجتمع وخاصة الاطفال.

والديمقراطية بقيمها وأساليبها تتطلب نوعاً من التفكير - وهو التفكير العلمى؛ لأنه يعتبر بالنسبة لها وسيلة وغاية فى آن واحد. والتفكير العلمى يعنى التعلم الذكى، الذى ينمى العقل ويحقق النمو للفرد والجماعة. وهو يتصل بالخبرة بمعناها الوظيفى؛ إذ يعبر عن نفسه بما يسمى بالإدراك والذاكرة والخيال. والقدرة العقلية ضرورة حتمية للديمقراطية؛ لأنها الاصل فى الوجود الانسانى. والقدرة على التعقل تنمو فى سياق التفاعل بين الأفراد. أى أن الذات لا تنمو إلا فى تفاعلات اجتماعية، والتفكير ينبثق وينمو من هذه العلاقات الانسانية والاجتماعية.

والحياة الديمقراطية تقدر أهمية الحرية الانسانية. ويعتبر الذكاء وسيلة هذه الحرية، والذكاء هو أساس احترام الفرد - وهو المثل الأعلى للديمقراطية. ولهذا تقوم التنشئة الاجتماعية الديمقراطية أساساً على تنمية الذكاء، وإذا كان التفكير هو وسيلة النمو وغاية التنشئة الاجتماعية الديمقراطية - فإن نوعية هذا التفكير تتضمن نوعاً معيناً من العلاقات الاجتماعية؛ فطالما يعيش الفرد وسط الجماعة لابد له أن يقدر جيداً حرية الآخرين والمصالح المشتركة، التى يعمل على تحقيقها معهم، دون ضغط أو إملاء، ودون أولوية مصلحة فرد على مصلحة المجموع. فالديمقراطية تقدر تماماً قيمة التفكير وخاصة التفكير العلمى فى حل ما يوجد بين أفراد المجتمع من متناقضات وصدام فى رؤية الاهداف الاجتماعية، التى يكفل تحقيقها التفاعل الديمقراطى بين أفراد المجتمع، الذى هو أساس التنشئة الاجتماعية الديمقراطية.

والتفكير كغاية ووسيلة فى التنشئة الاجتماعية، يعنى كذلك قابلية الفرد للتغيير. وقدرته عليه (٥)؛ فهو إذ يعيش مواقف الحياة المختلفة بما فيها من مشكلات واحتمالات التغيير، لا يستطيع مواجهة هذه المواقف إلا بممارسة حرية العمل حرية التغيير. وكلها حرية مسئولة. كذلك بممارسة التفكير الناقد الخلاق لتوجيه التغيير فى مصلحة الجماعة. وهكذا يكون التفكير هو سبيلنا إلى مواجهة التغيير كحقيقة أساسية، تتبناها جميع مؤسسات المجتمع، التى تقوم بالتنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعى للأفراد

وفي سعيها إلى الديمقراطية السليمة، والتنشئة الاجتماعية هي نقطة الانطلاق نحو بناء فرد ديمقراطي، يتفاعل تفاعلاً خلاقاً مع مجتمع ديمقراطي.

التنشئة الاجتماعية:

١- تنشئة الطفل في الأسرة:

أكدت الأبحاث في علم النفس والاجتماع والتربية أن للحياة الأسرية دوراً مهماً وجوهرياً في تشكيل شخصية الطفل؛ فالأسرة هي التي تنمي هذه الشخصية وتطورها بعملية تربوية متصلة الحلقات - هي التنشئة الاجتماعية. حتى يشب متكيفاً سعيداً. ومن خلال التنشئة تتم عملية التطبيع الاجتماعي؛ فيتعلم الطفل من الأسرة كثيراً من العادات والقيم التي تميز الفرد في مجتمع معين. وعن طريق التفاعل الاجتماعي بين الطفل وأبويه - وأخوته - والبالغين المحيطين به في الأسرة. يكتسب لغة قوميه، وعاداتهم، وتقاليدهم، بل وقيمهم. فإذا ما خرج الطفل إلى المدرسة والمجتمع، يكون قد اكتسب ميولاً واتجاهات وخبرات اجتماعية - تمثل الأسس الأولى لتكوين شخصيته؛ فضلاً عن الشيء الكثير من التراث الثقافي والاجتماعي، المميز للمجتمع الذي ينتمي إليه.

وتتحدد استجابات الطفل للمجتمع أولاً في الأسرة عن طريق تفاعله معها، كما أن الأسرة قد تتشابه أو تختلف فيما بينها من حيث الأساليب السائدة أو المقبولة من أساليب السلوك، وهي ما تعرف بالمعايير الاجتماعية. بل إن المعايير الاجتماعية قد تختلف فيما بين طبقة اجتماعية وطبقة أخرى، وتتعدد بتعدد جوانب الحياة. ويتقدم الطفل في السن - تتسع دائرة علاقاته وتتوسع وتتسع اتصالاته؛ حيث يتعرض إلى عوامل ومؤثرات مغايرة لما تعرض لها سابقاً. والطفل يدخل في نظم وأوضاع وعلاقات متنوعة، مثل المدرسة بما فيها من مدرسين وجماعة الأقران - المؤسسات الدينية - المؤسسات الرياضية - وسائل الإعلام المختلفة. وهذه كلها تؤثر في تنشئة الطفل تأثيراً، يختلف ويتفاوت فيما بينها تبعاً لنوع المؤسسة، ويظهر كل هذا - مدى التركيب والتعقيد في عملية التنشئة، ومدى اختلاف أنماطها ليس فقط من مجتمع لآخر، بل داخل المجتمع الواحد أيضاً.

أبعاد التنشئة الاجتماعية:

وللتنشئة الاجتماعية بعدان متداخلان، هما:

١- البعد الثقافي.

٢- البعد الدينامي.

١- البعد الثقافي:

يعتمد البعد الثقافي في التنشئة الاجتماعية على التقاليد والمعتقدات المتوارثة، ويستهدف أولاً:

تنميط سلوك الطفل وضمان مطابقة هذا السلوك لنمط النمو الشائع في المجتمع، وإكساب الطفل تقييماً ذاتياً لمقاييس الصلاحية أو الجودة وعدم الجودة (١٦) تتطابق والمقاييس التي يعتمدها مجتمعه.

ويعتمد ثانياً على إدماج (٢٥) الطفل في مجتمعه وتوافقه مع هذا المجتمع بتزويده ببناء نظم القيم المتوارثة في هذا المجتمع داخل ذات الطفل؛ بحيث تستحيل إلى عقائد تتحكم في أنماط السلوك المستقبلية. وتحكم تكوين شخصيته. وعملية الإدماج العقائدية هذه هي التي تسمى من الناحية التحليلية بتكوين الضمير.

وقبل أن نشرح ما أوجزناه، يتأتى أن نوضح أن التوكيد على البعد الثقافي للتنشئة الاجتماعية ينصرف إلى حاجيات المجتمع دون حاجيات الطفل الفرد، ويؤكد حرية الجماعة على حساب حرية الفرد، ويستهدف خلق إنسان نمطي متوافق توافقاً كاملاً مع مجتمعه، ومنصاعاً انصياعاً ذاتياً، لا قهرياً لهذا المجتمع، ما دام يتمثل قيمه وأوامره ونواهيه تمثلاً ذاتياً وعقائدياً. وبالتالي طفل لا يتمتع بالقدرة على التفكير، ولا فاعلية التعبير. ومن ثم فالبعد الثقافي في التنشئة الاجتماعية يؤكد جانباً دون الآخر من الدعامتين اللازمتين لإرساء الديمقراطية. وهما البعدان اللذان يشكلان التوازن الدقيق بين حرية الفرد وحاجياته وحرية الجماعة وحاجياتها.

وتتضمن تنشئة الطفل أهم العمليات (٢٢) التي تعلم الطفل طرق التعبير الاجتماعي عن الدوافع المختلفة، وطرق إشباعها بأساليب معترف بها اجتماعياً بغية

إرساء أسس التوافق مع نفسه ومع بيئته. ويبدأ تعلم الطفل وتوافقه في أول الأمر عن طريق التفاعل المستمر مع بيئته الاجتماعية الأولى أو الأسرة؛ حيث يبدأ الطفل في مواجهة المواقف الاجتماعية التي يتعرض لها في طفولته.

ومن ثم يكتسب الطفل معايير توافقه من البيئة الاجتماعية الأولى. والتنشئة الاجتماعية بهذا المعنى، وعلى هذا النحو تمثل أبرز جوانب التراث الثقافي في أي مجتمع، وهي كوحدة ثقافية تعمل على تشكيل أفراد هذا المجتمع وفقاً للتقاليد السائدة وما تنطوي عليها من قيم وعادات ومحرمات وقواعد مختلفة. وهذه التقاليد هي التي تنظم عادة أنماط التنشئة الاجتماعية وتحددها، وهي التي تحكم تفاعل الطفل مع والديه. وهي في نهاية المطاف تؤثر على هذا السلوك تأثيراً مباشراً. ومن هذه التقاليد يستمد الأبناء في تعاملهما مع الطفل أساليب الثواب والعقاب المختلفة؛ في محاولة لتدعيم سلوكه أو تقييمه أو تعديله وتبديله في المواقف الاجتماعية، التي يواجهها الطفل، والتي تتضمنها التنشئة الاجتماعية.

وبذلك تهدف التقاليد والمعتقدات إلى تنميط السلوك ومطابقتها للنمو الشائع في المجتمع وتقييم ذاتي للأحداث. وإكسابها معاني الجودة أو عدم الجودة (١٦)، وتسمى هذه التقاليد والعادات والقيم في مجموعها بالمركب الثقافي أو مركب التقاليد الاجتماعية الخاصة بالتنشئة الاجتماعية؛ حيث يستطيع الطفل بهذه التنشئة أن يتمثل معايير ثقافته وبالتالي معايير توافقه، وكذلك مشاعره في تحديد وسائل إشباع حاجاته المختلفة. وهكذا يجد الطفل أمامه تفسيرات واضحة لكثير من الظواهر المحيطة به ولأهدافه وآماله - بل والمعاني المفصلة للأشياء التي يتعامل معها، والمواقف التي يعايشها. وعن طريق ذلك كله تتشكل شخصية الطفل.

ولا يمكن القول بأن مجمل المركب الثقافي إيجابي، ولا أن مجمل القيم والعادات والأنماط السلوكية ايجابية في تكوين شخصية الطفل. ومن ثم فالبعد الثقافي في التنشئة الاجتماعية - وإن كان بعداً أساسياً لا غنى عنه - قد تكون له نتائج السلبية في خلق الفرد القادر على التفاعل تفاعلاً خلاقاً مع مجتمعه الديمقراطي. ولعل من شأن الوعي بسلبيات بعض القيم والأنماط السلبية أن يساعد على تجاوز هذه السلبيات، ولعل إدراك أهمية البعد الدينامي في التنشئة الاجتماعية جنباً إلى جنب مع البعد الثقافي، وأهمية

التوازن ما بين البعدين أن يهديننا إلى طرق التنشئة السليمة للفرد الديمقراطى، القادر على خلق مجتمع ديمقراطى.

٢- البعد الدينامى:

تبرز مدارس علم النفس فى الوقت الحاضر أهمية البعد الدينامى فى التنشئة الحديثة؛ أى أهمية الإقرار بأن الطفل الذى يتعامل معه الأبوان، ويحاولان إكسابه عادات وأساليب سلوكية معتمده من المجتمع - ليس مجرد أداة، بل إنسان فرد له قدرات فردية. ومزاج فردى - وردود أفعال فردية. وإن المهم أخذ هذه الحقيقة فى الاعتبار. ومحاولة تنمية هذه القدرات الفردية - ودعمها وترسيخها، وإيجاد هذا التوازن الدقيق ما بين تزويد الطفل بقيم مجتمعه ومعاييره وتراثه الثقافى، والإبقاء على ما هو فردى وفريد فيه. وتنمية قدراته على التفكير العلمى المستقل - والقدرة النقدية - والقدرة على التغيير.. تلك القدرات التى تمكنه من التفاعل مع مجتمعه تفاعلاً خلاقاً، ويدفع بهذا المجتمع إلى الأمام وإلى الأفضل.

ولابد أن يوازن البعد الثقافى فى التنشئة الاجتماعية البعد الدينامى، والإقرار بالاستقلال النسبى للطفل الفرد. والبعد الدينامى موجود كعنصر أساسى فى التربية وعينا هذه الحقيقة أم لم نعيها، ومحاولة الأسرة إملاء أنماط سلوكية متوارثة وقسيم متوارثة على الطفل، قد تتجح جزئياً، وقد لا تتجح على الإطلاق، ما لم نعى الأسرة أن الطفل فرد له استقلاله النسبى فى المجال الحيوى، الذى يجمع بينه وبين بيئته.

وتعترف معظم مدارس علم النفس فى الوقت الحاضر أن مدى استجابة الفرد لأى نمط تنبئى تتوقف على تفاعل ما يتمتع به (١٢) من استعدادات عقلية ومزاجية وانفعالية واتجاهات وعادات، استمدها من التعامل مع قوى البيئة ومؤثراتها، سواء كانت هذه القوى طبيعية أو اجتماعية.

والفرد وبيئته يكونان مجالا حيويًا، ولكن لكل فرد مجاله الحيوى المتمايز عن المجال الحيوى لغيره من الأفراد.. وهذا المجال الحيوى ليس بمجال مادى، وإنما هو عالم نفسى. وفى ظل هذا المجال النفسى الحيوى الذى يجمع بين الفرد وبيئته يبقى للفرد تميزه عن البيئة، حتى داخل هذا المجال الحيوى. وهذه هى المعانى التى تؤكد عليها "رمزية الغريب" (٣)؛ حين تصف المجال الحيوى للطفل كوحدة متميزة، تجمع بينه

وبين بيئته، فتقول "المجال الحيوى للطفل وحدة متميزة تجمع بينه وبين البيئة، التى يعيش فيها. وهى تطلق على المجال الذى يتحرك فيه، وعلى ما أكتسبه من خبرات أثناء هذه الحركة. فهو عالم نفسى غير مادى. ورغم الصبغة النفسية الداخلية، التى للمجال الحيوى - إلا إنه من الممكن أن نميز بين الفرد وبيئته داخل هذا المجال. والبيئة فى المجال الحيوى شبه عقلية وشبه اجتماعية وشبه طبيعية؛ بمعنى أنها تشمل تجارب الإنسان المختلفة وخبراته وآلامه وأمانيه. ورغباته ومدى حريته فى المجال - ولغة قومية - وتراثهم الثقافى - وأصدقائه وأسرته - وأماكن لهوه، وطريقة شغله لأوقات فراغه - وما لديه من إمكانيات اقتصادية واجتماعية. وهذا فضلا عما يصادفه من عقبات تحول دون تحقيق أهدافه ورغباته؛ فلا عجب إذاً أن يختلف المجال الحيوى لفرد عن مجال فرد آخر، ويتبع ذلك اختلافهما فى الدوافع والحاجات ومسببات السلوك".

ويرى بعض العلماء أن الطفل صفحة بيضاء تشكلها مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى الأسرة والمدرسة والمجتمع. وعملية التنشئة الاجتماعية بالنسبة إليهم ليست إلا عملية تعلم بالمثير والاستجابة. ونذكر من هؤلاء "Waston" و "Hall" وغيرهم، وقد أصبحت هذه النظرة السلوكية مضللة - بل تعتبر أكثر من أى عامل آخر، هى المسؤولة عن الفشل المتكرر السابق فى فهمنا لعملية التنشئة الاجتماعية؛ غير أن البعض الآخر من العلماء يرى أن الطفل يقوم بدور إيجابى فى عملية التنشئة الاجتماعية، وله دور إيجابى فى عملية تعلم مستمر، يتناول نواحي شخصيته المعرفية والسلوكية والنفسية.

والطفل ليس بالكانن السلبي فى تعامله اليومي، كما تؤكد آراء "Kessen" الذى يرى أن دراسته للأبحاث الحديثة عن النمو النفسى والتنشئة الاجتماعية، أثبتت أن الطفل إنسان إيجابى وكائن نشط يؤكد إيجابيته. ويذهب كل من "Bell" و "Venars" إلى أن عملية التنشئة ليست بمجرد عملية تلقين وتعليم وغرس عقائد لمجموعة من القيم، وإنما هى عملية تفاعل مستمر بين الطفل من ناحية، وبيئته من ناحية أخرى. ويذهب كل من "Brown" و "Kolberg" و "Schaffer" إلى ما هو أبعد من ذلك - فالطفل لا يتأثر بمؤثرات الوسط الذى يعيش فيه فحسب، بل هو يؤثر فيه كإنسان إيجابى وفعال.

وعلىنا أن نعى العامل الدينامى فى التنشئة الاجتماعية، وأن نطوره، آخذين فى الاعتبار تنمية قدرات الطفل على التفكير العلمى، والفهم، والفعل، عاملين على تعزيز طاقاته، بدلاً من كبت القدرات مضمنين هذا التوازن الدقيق بين حاجيات المجتمع وحرية الفرد وحرية المجتمع - التى لا يمكن أن تتأتى دونه انطلاقاً من المجتمع نحو الديمقراطية والتقدم. ولهذا التفاعل الخلاق الذى يجعل الديمقراطية ممكنة والتقدم ممكناً - يصبح لزاماً علينا أن نهتم فى التنشئة الاجتماعية بإمكانيات الطفل وإمكانات البيئة معاً، بما فيها من مثيرات بيئية واجتماعية وثقافية، وأثر هذه المثيرات فى سلوكه واتجاهاته، وتحديد علاقاته بالآخرين، ونظرته إلى المجتمع الذى يعيش فيه - بل والأهم من ذلك نظرته إلى نفسه وإلى الآخرين.

ولا شك أنه يجب علينا أن نعيد تقييم أسس التنشئة الاجتماعية الأولى فى مجتمعنا، إذا أردنا أن نضع الأسس السليمة لبناء مجتمع ديمقراطى؛ فهذه التربية أردنا أم لم نرد - ما زالت تغلب العامل الثقافى فى التنشئة على العامل الدينامى، واحتياجات الأسرة (المجتمع الصغير)، وبالتالي المجتمع الكبير على احتياجات الطفل (الفرد) وطرق التربية القديمة على الحديثة. وتضعف بالتالى إمكانية الخروج بمواطن على درجة من الاستقلالية والانتماء، كفىل بإرساء دعائم الديمقراطية فى مجتمعه.

وفى الدول النامية مثل جمهورية مصر العربية، تعتبر أى دراسة ميدانية فى التنشئة الاجتماعية، أكثر من ضرورة ومهمة لما يمكن أن نتوقعه من نتائج نظرية وتطبيقية متعددة؛ فمن الناحية النظرية - نجد أننا فى حاجة ماسة إلى تعديل النظريات المفسرة للسلوك الإنسانى، التى تصلنا من الخارج بما يتفق مع ظروفنا وطبيعة مشكلاتنا الاجتماعية والسلوكية المختلفة. والإمكانات المتاحة لنا، كمحاولة من جانبنا لتمصيرها أو تقنينها على البيئة المحلية المصرية. أما من الناحية التطبيقية - فنجد أن المجتمع المصرى يهدف دائماً إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، ولكنه يواجه دائماً بتحديات تكمن أصلاً فى الأفراد - حيث ما زال الكثير منهم أسير تربية تقليدية قديمة، كانت تخدم أهدافاً لم يعد للكثير منها وجود فى عصرنا هذا. بل كانت أيضاً تدعم قيماً كلها فى النهاية تكسب المواطن المصرى شخصية مميزة - يواجه بها ظروفًا معينة، بهدف التكيف مع هذه الظروف. ولكن الآن فقد تغيرت ظروفنا وتبدلت - خاصة وأن ظروف هذا العصر تنسم بالتغيير السريع، والاستقلال، والتحرر الفكرى، والابتكارية،

والفردية، والانضباط الذاتي - والإدراك الدقيق للزمن والتوقيت. وبملاحظة دقيقة لسلوكنا اليومي، نجد أن الكثير من الآباء والأمهات لم يعدوا أبناءهم لهذا كله. ومن هنا كانت السلبية وغيرها من الأنماط السلوكية، التي نشاهدها عند بعض الأفراد في عصر أساسه الدينامية والتجديد والتطوير السريع، الذي لا يعرف التوقف أو الجمود.

وأخصص ما عممت مستشهدة بدراسة ميدانية، أجريتها لمعرفة "مدى تقبل الطفل لدور الأم في التنشئة الاجتماعية وعلاقته بتوافقه النفسي" (أ) كان التزاماً للباحثة أن تسترشد بعدد من التساؤلات - ليست مجرد أسئلة محددة، بقدر ما هي منافذ تفتح وتوضح المواقف والمشكلات التي تتعرض لها الأمهات في تنشئة أطفالهن وأساليبهن في هذه التنشئة، في استبيان مفتوح، يتضمن عدداً قليلاً من الأسئلة هي:

- ١- صفى دورك كأم - أى ماذا تفعلين مع أبنائك أثناء التنشئة الاجتماعية؟
- ٢- ما هي، في نظرك، أهم وظيفة أو وظائف الأم بالنسبة لأبنائها؟
- ٣- ما هو السلوك الذي يؤدي، في نظرك، إلى التنشئة الصحيحة للأبناء؟
- ٤- ما هو رأيك فيما يجب أن يكون عليه دور الأم؟

ولقد استوقفني ما تردد كثيراً على السنة الأمهات من طبقات اجتماعية مختلفة (عالية - متوسطة - دنيا) أن الأسلوب القديم في التنشئة، الذي تربت عليه الأمهات هو أسلوب أخذ الأطفال بالشدة والحزم في التربية - وعدم ترك الحرية للأطفال هو أصلح بكثير في تنشئة الأطفال عن الأسلوب الذي تتبعه الأمهات حالياً، وهو أسلوب اللين والتفاهم، وإعطاء الطفل حرية معتدلة. وقد اعترفت الأمهات أنهن يقاسين كثيراً من إعطاء الطفل حرية المناقشة - والجدل والتعبير عن رأيه؛ مما يسبب لأم الحضيض والتذمر - وأحياناً الحرج؛ إذ لا وقت عندها لهذه المناقشة. كما ذكرن أن حرية الطفل في التعبير عن رأيه تعتبر جراً شديدة لا يسمح بها، وذهب بعض الآباء كذلك إلى حد التوصية بمبدأ (الضرب) وأرجعوا أن ما نجده اليوم نشاهده من تسبب في سلوك الشباب إلى التراخي في التربية، وعدم أخذ الشباب بالشدة في مرحلة الطفولة. كذلك اتباع الأمهات في تنشئة أطفالهن خبراتهن السابقة مع أمهاتهن. ولأنها مبادئ راسخة ومتوارثة في المجتمع - كذلك يعتمدن على ما يسمعن أو يشاهدن أو يقرأن في وسائل الإعلام المختلفة.

وتبرز هذه الدراسة نتيجة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للتنشئة الاجتماعية وإمكانات تطويرها؛ إذ قررت معظم الأمهات أن الخبرة التى يستخدمونها فى التربية مستمدة من مصدرين - الخبرة الموروثة من الأمهات، والخبرة المكتسبة من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

وقد حدد الاستبيان المفتوح، كما جاء على لسان الأمهات، أن دور الأم فى التنشئة الاجتماعية يقع فى:

١- إشباع الحاجات البيولوجية.

٢- إشباع الحاجات النفسية.

٣- نقل التراث الثقافى.

وتؤكد هذه النتيجة من جديد غلبة الجانب الموروث دون المكتسب، وعلى اتجاه التنشئة الاجتماعية فى البداية إلى تعليم الطفل وتلقينه التكيف مع مجتمعه دون الاهتمام بالعامل الدينامى، ودون الاهتمام بتشجيع القدرات الطبيعية والفردية للطفل وتفجير طاقاته، وتشجيعه على التفكير العلمى - وعلى الرأى المستقل. وبناء قدراته الذاتية والمكتسبة. وتطويره.

وتتوصل الدراسة التى قامت بها الباحثة، فى أخذ رأى الأبناء ومدى تقبلهم لدور الأم فى التنشئة الاجتماعية، إلى نتائج مشابهة للنتائج، التى توصلت إليها الأبحاث التى أجريت فى الخارج "Radke" (٢٠) فى محاولة لرصد رد فعل الأبناء للعقاب، الذى ينزل بهم من جانب الآباء. وأنواع العقاب السابقة فى التنشئة الاجتماعية فى الحالتين تعتمد على الضرب والحبس والحرمان؛ بهدف الحد من حرية الطفل. واستبعاد السلوك غير المرغوب فيه. وفى كلتا الحالتين، تجرى محاولة لإملاء أنماط السلوك والقيم المتوارثة على الطفل، دون أخذ تفاعل الطفل فى الاعتبار. ويستخدم العقاب وسيلة لمثل هذا الإملاء. وثبتت كلتا الدراستين أن القمع ليس الوسيلة المثلى للتنشئة الاجتماعية. وأن تجاهل إرادة الطفل وعقله وقدراته على الفهم والتفهم - والإقناع والاقتناع - لا يودى إلى النجاح - الهدف، الذى يستهدفه الأب أو الأم من توقيع العقاب. وفى الاستبيان الذى أجرته "Radke" فى اتصال برأى الأبناء فى عقاب الآباء لهم، امتنع ٢٥% من الأطفال عن إبداء الرأى، ولم تجد عندهم أى استعداد لنقد تصرفات الآباء.

ويعلن لنا عدم الاستعداد هذا - إما عن ضعف في شخصية الطفل، أو عن خوف قد يحول الطفل إلى إنسان مسلوب الرأي - أو إنسان يدفعه الخوف إلى التدمير. وأبدى ٥٠% من الأطفال عدم تقبلهم للعقاب، وهذا يوضح لنا أن التفاعل ما بين الأب والابن الذي قد يثمر من خلاله العقاب - لم يقم أصلاً، وأن الطفل الذي وقع عليه العقاب يستشعر أن ظملاً قد وقع به دون ذنب جناه. وهذا بدوره ليس بالأساس السليم، الذي تنشأ على أساسه الشخصية السوية، واقتصر التفاعل الدينامي فيما بين الأب والابن في إيقاع العقاب على ١٤% صرحوا بأن العقاب أشعرهم بذنب، وجعلهم يصممون على إتباع سلوك أفضل في المستقبل. وثبتت "Radke" أن العقاب في معظم الحالات التي خضعت للبحث لم يأت بالنتيجة المرجوة لغياب عنصر إقناع الطفل بمبررات هذا العقاب؛ ولأن الغضب عند الآباء لا الرغبة في التهذيب، يكون الدافع لهذا العقاب. وتخلص "Radke" إلى أن الأطفال جميعاً يعتبرون الأب مصدر السلطة الحقيقية، غير أن هذه السلطة اعتبرت سلطة جائزة من الجانب الأكبر من الأطفال. ولم يؤد العقاب إلى النتائج التي استهدفها في معظم الحالات.

وتؤكد معظم الأبحاث التي تناولت التنشئة الاجتماعية انعدام التوازن بين العامل الثقافي والعامل الدينامي في التنشئة. وانعدام التفاعل الخلاق وإتباع القهر بدلاً من الإقناع بين الأبوين والطفل في عملية تقبل الأنماط السلوكية ونظم القيم، يكون له أسوأ الأثر في شخصية الطفل، والفرد عامة. وانعدام هذا التوازن يخلق فرداً غير قادر على التفاعل الخلاق مع مجتمعه، وغير قادر على إثراء هذا المجتمع؛ حيث كشفت نتائج هذه الأبحاث (١) التي تناولت التنشئة الاجتماعية أن:

١- تؤثر الاتجاهات الوالدية تأثيراً بالغاً على السمات الشخصية للطفل - وعلى نمو السلوك الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية عنده، وأن هناك علاقة بين المشكلات السلوكية للطفل وبين الاتجاهات الوالدية لكل من الأم والأب وليس للأب فقط.

٢- أطفال الآباء المسيطرين - أي الأطفال الذين ينشئون في بيوت متشددة مسيطرة يتميزون غالباً بالخلج الزائد - والانطواء، والاضطراب الزائد - يعتمدون على الغير. أما أطفال الآباء الديمقراطيون الذين يعطون أبناءهم حرية معقولة؛ أي ينشئون في بيوت متسامحة - مرنة السلوك - مترنسة في أسلوب التنشئة

الاجتماعية، يكونون أكثر اعتدًا بالذات، وأكثر قدرة على التعبير عن أنفسهم - وأكثر حرية وقدرة على الاستقلال.

٣- الأطفال الذين ينشئون في بيوت متشددة ذوى الآباء المتسلطة المتحكمة، يكونون أكثر ميلاً للعُدوان - أكثر سلبية - أقل قدرة على التنافس - أقل شعبية ويشعرون بنقص في التوافق الاجتماعى. أما الأطفال الذين ينشئون فى بيوت متسامحة وأكثر ديمقراطية، فإنهم يتميزون بالمثابرة - ويكونون أكثر قدرة على المنافسة - أكثر شعبية - أكثر استقلالاً وتعاوناً مع الغير، ويتمتعون بتوافق اجتماعى سوى.

٤- يقصد بالآباء المسيطرين أولئك، الذين يبذلون قدراً كبيراً من الضبط والتحكم فى أطفالهم - صارمون جداً معهم - ذو سلطة وحزم - يعاقبونهم ويهددونهم بالعقاب - كذلك ينتقدونهم باستمرار.

٥- أن الآباء أقل تسامحاً من الأمهات.

٦- الأمهات المحبات لأطفالهن يتميز أطفالهن بالاتزان والشعور بالأمان والاطمئنان والإحساس بالسعادة والرضى، بينما الأمهات المسيطرات المعتديات باستمرار يشعر أطفالهن باليأس - وسرعة الاستثارة - وكثرة الحركة.

٧- تقبل الأم طفلها شرط ضرورى لتتشئنه تنشئة اجتماعية سليمة، والنقص فى هذا التقبل يحبط حاجة الطفل إلى الحب، ويزيد من مقاومته لتمثل قواعد المجتمع الذى يعيش فيه.

٨- إذا وجد الطفل المتعة والإشباع الكافى لكل حاجاته فى علاقاته بأمه، فغالباً ما تتعرض الاستجابات الإيجابية التى تعلمها إزاء أمه للتعميم، وأن يلتمس الاتصالات الاجتماعية بينه وبين الآخرين.

٩- أن قدرة الأم على منح الحب لطفلها - تنصل إلى حد كبير ببناء شخصيتها، فإن كانت تعسة ومحبطة، يكون من الصعب عليها أن تتسامح مع طفلها، وتتقبل حاجاته بالاهتمام والحب.

١٠- الأطفال المقبولون من والديهم يكونون أكثر تعاوناً - أكثر استقراراً وطمأنينة من الناحية الانفعالية، ويتميزون بالأمانة. أما الأطفال المنبوذون من والديهم يكونون غير مستقرين انفعالياً - ذوى نشاط زائد - يحاولون دائماً جذب انتباه الآخرين

لهم.. كذلك أكثر حنقاً على السلطة سواء في البيت أو خارجه. أكثر تمرداً ضد النظم الاجتماعية والقواعد، كما يتميزون بالكذب والسرقة وكثرة التشاجر والهرب من البيت.

١١- سوء توافق الطفل كثيراً ما تكون له جذوره في سلوك الوالدين غير المحبين للطفل واتجاهاتهم المضادة نحوهم، ويرجع هذا بدوره إلى توارخ حياة الوالدين نفسيهما.

١٢- نبذ الأم لأطفالها يرجع أساساً إلى توافق الأم توافقاً تعسافاً في زواجها، وبذلك تتأرجح الأم في معاملتها لأطفالها، وتتناقض في سلوكها معهم. وقد تنتقل من المبالغة في الحماية إلى السلوك العدواني، وبالتالي يظهر الطفل مزيجاً من الاعراض غير الاجتماعية - قد تأخذ مبدأ التعميم؛ فنجده يتجنب أو ينسحب من العلاقات الاجتماعية عامة.

١٣- أثبتت الأبحاث أن هناك فروقاً واضحة بين الجانحين وغير الجانحين في إدراك الآباء، أكثر مما ظهر من فروق في إدراك اتجاهات الأمهات. وقد انعكس اتجاه الجانحين نحو آبائهم على اتجاهاتهم نحو الشرطة والموجهين لسلوكهم.

١٤- التوافق في الزواج والعلاقات الإنسانية بين كل من الأم والأب له تأثير واضح على شخصية الأطفال؛ فقد اتضح أن أطفال الوالدين اللذين يتمتعان بسعادة زوجية وتفاهم - يتميزون بالانتران الانفعالي، واقعيون يحسون بأخطائهم - واثقون من أنفسهم، يشعرون بالانتماء. أما الخلافات الزوجية والنزاع المستمر بين الوالدين، فتولد عند الأطفال الشعور بالكراهية تجاه الوالدين والإحساس بعدم الانتماء والقلق المستمر. وبالتالي يعمم هذا الشعور إلى الآخرين؛ حيث تكون نظرتهن إلى المحيطين بهن نظرة خوف وشك وعداء، وغالباً ما يكون أقل التصاقاً بأسرهن من الناحية الانفعالية.

من ذلك، نرى أهمية أساليب التنشئة الاجتماعية وخطورة تأثيرها على شخصية الطفل كذلك أهمية العلاقات الزوجية وتأثيرها أيضاً على شخصيته؛ لأن وظيفته الأسرة وظيفة نفسية من حيث طبيعتها؛ فحياة الأسرة تواجه المطالب الإنسانية الأساسية بصورة مباشرة، أكثر ما يمكن أن يحدث في أي مجال آخر. وبذلك نجد أن

الحاجة أصبحت ملحة لأن ينشأ أطفالنا بأساليب ديمقراطية سليمة؛ حتى نحقق لهم شخصيات مترنة انفعاليًا تعمل على تقدم المجتمع ورفقه.

و الواقع أن علماء النفس رغم اختلافهم في الإطار النظري، إلا أنهم يجمعون على أن الخبرات الأسرية التي يتعرض لها الطفل في سنه الأولى - من أهم المؤثرات الأساسية التي تؤثر في نموه الاجتماعي والنفسى؛ لأن الأسرة هي المجتمع الإنساني الأول، الذي يمارس فيه الصغير أولى علاقاته الإنسانية مع أمه.

من هذا يتضح أن أسلوب التنشئة الاجتماعية في البيئة الأولى؛ أى فى الأسرة فى بلادنا، لا يشجع بحال على تنشئة المواطن الفعال فى مجتمع ديمقراطى. وتوضح الحاجة الماسة لتغيير أنماط التنشئة، من جانب، وهو أمر ليس باليسير، ولا بالممكن التحقيق فى المدى القصير؛ لأن هذه التنشئة تعتمد فى المقام الأول على التراث الثقافى المتوارث. وتوضح الحاجة أيضاً من جانب آخر إلى معادلة الموروث بالمكتسب - والتقديم بالجديد، وإيجاد توازن ما عن طريق المعارف المكتسبة لئلا وللطفل عن طريق المدرسة ووسائل الإعلام.

غير أن الدراسة الميدانية التى قمت بها، والسابقة الذكر، توصلت أيضاً إلى أن الأم تعتمد فى تربيتها لأطفالها على مصدرين أساسيين - المصدر الأول هو الخبرة والقيم والتقاليد، والمعارف الموروثة من الأمهات، ومن المجتمع عامة. والمصدر الثانى مصدر مكتسب؛ إذ تعتمد الأم فى تربية أطفالها أيضاً على المعارف والخبرات المكتسبة من وسائل الإعلام - وأهمها بالطبع الإذاعة المرئية والمسموعة.

وهذا المصدر الثانى يفتح لنا آفاقاً واسعة، يمكن أن تستخدم لإرساء التوازن ما بين العامل الثقافى والدينامى فى تربية الطفل، ما بين الموروث والمكتسب، ما بين حاجيات الفرد وحرية - وحاجيات المجتمع وحرية. وإذا كنا لا نستطيع أن نغير التنشئة الاجتماعية فى البيئة الأولى (الأسرة) ما بين يوم وليلة - نتيجة لاعتمادها كلياً على التقديم والموروث من القيم والأعراف؛ فنحن نستطيع أن نغذى القيم بالجديد، وأن نضيف المتغير إلى الثابت، وأن نبذل من الأنماط السلوكية عن طريق وسائل الإعلام، متجهين إلى الأبوين والأطفال معاً. كما أن المؤسسات الأخرى التى تساهم فى بناء الفرد، وفى تنشئته الاجتماعية، يمكن بدورها أن تساهم فى اتجاه التغيير المطلوب؛

فالدولة قد لا تملك التخطيط للأسرة، أو للتربية الأسرية للطفل في سنيه الأولى بشكل كلى، ولكنها تملك التأثير على هذا الاتجاه. وهى من جانب آخر، تملك التخطيط الكامل لتغيير هيكل الإطار القومى بشكل يلائم عمليات إرساء الديمقراطية، والتخطيط للتعليم فى المدرسة بشكل يلائم أيضاً تنشئة مواطن المستقبل تنشئة ديمقراطية، تسهم بدورها فى توطيد أركان هذا المجتمع الجديد.

وتحتل الدراسة التى قامت بها جامعة الإسكندرية (٢) عن بناء الإنسان المصرى أهمية كبرى من حيث إنها ترصد كثيراً من الحقائق المهمة عن التنشئة - وعن طبيعة المجتمع المصرى - وعن تصورات المدرسة، ومن حيث تعتبر أن تنمية الإطار القومى للمجتمع هو نقطة الانطلاق نحو تنمية الفرد.

وتتوصل دراسة جامعة الإسكندرية إلى عدة نتائج، من شأن قراءتها قراءة ذكية ونقدية، أن تؤكد ضرورة تنمية الهيكل القومى للمجتمع، كنقطة انطلاق لخلق المجتمع الديمقراطى الذى نسعى إليه. وسأرصد هذه النتائج معقبة عليها، ومعلقة هذا النوع من التعليق، الذى يفصح عن طبيعة المجتمع الذى نعيش فيه.

أجرت جامعة الإسكندرية دراسة حول موضوع (بناء الإنسان المصرى)، اهتمت بالدرجة الأولى بالتعرف على الطرق والأساليب المتبعة فى تنشئة الطفل فى مصر، وتحديد أثر التنشئة فى تكوين الشخصية الاجتماعية للطفل، وفى تحديد مواقفه واتجاهاته فيما بعد إزاء المجتمع.

وقد كشفت النتائج عن:

١- وجود عدد كبير من أنماط التنشئة التى تؤدى إلى ظهور أنماط مختلفة من السلوك، وترتكز إلى انساق متميزة من القيم والاتجاهات، وتصورات متباينة عن المستقبل وعن الأدوار التى سوف يقوم بها الأطفال حين يكبرون. وهذه النتيجة فى اعتقادى قد تفسر جزئياً تعدد سلم القيم فى مجتمعنا، والتناقض الحاد ما بين أساليب تفكير شرائح كبيرة من مجتمعنا، وغيبة لغة الوجدان المشتركة، ولغة القيم المشتركة. ويفسر بالتالى ضعف الشعور بالانتماء.. هذا الشعور الذى لا يمكن أن تقوم للديمقراطية فى ظل غيابه قائمة.

٢- أن المجتمع المصرى مجتمع أبوى، يعطى للرجل مكانة أعلى من مكانة المرأة.

٣- على الرغم من انتشار التعليم واعتباره مطلباً عاماً. فلا تزال هناك نسبة كبيرة من أفراد المجتمع، ترى أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت.

٤- إحساس الفتاة بالضيق، إذا تقدمت بها السن دون أن تتزوج.

٥- الاهتمام البالغ بالذكور في المجتمع المصري، والتفرقة الواضحة في المعاملة بين الذكور والإناث منذ الولادة، وإعطاء أولوية مطلقة لمطالب الذكور على مطالب الإناث. والنتائج من الثاني إلى الخامس تدل، إن دلت على شيء، على غيبة الديمقراطية في بلادنا؛ فالمفاهيم الفكرية المترسبة في أذهان الناس، ليست مفاهيم نابعة من فراغ، وإنما هي انعكاس لطبيعة النظام الاجتماعي. والنظام الأبوي لا ينطبق على الأسرة وحدها كوحدة أو كنواة، بل هو تكرار لنظام أشمل وأعم يشمل المجتمع بأكليته، والمساواة بين الجنسين الذكر والانثى، هي امتداد للمساواة بين جميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، وانعدام هذه المساواة لا يعلق على طبيعة العلاقات الاجتماعية والأسرية فحسب، بل على طبيعة المجتمع ككل.

٦- أظهرت النتائج أن الأم تقوم بالدور الرئيسي في تنشئة الأطفال.

٧- تصور الرجل مسئولاً عن حياة المرأة وأمنها والمحافظة على أخلاقياتها.

٨- عجز المرأة في كثير من الأحيان عن التوفيق بين دورها كزوجة وأم وربة بيت من ناحية - وعضو في المجتمع القومي، بكل ما يتطلبه ذلك من واجبات ومسؤوليات والتزامات، ومشاركة في مختلف أنواع النشاط من ناحية أخرى.

وهذه النتيجة (٥، ٦، ٧، ٨) تتفق تماماً مع نتائج دراسة "محمد سلامة آدم" (٩) في "صراع الدور لدى المرأة العاملة".

والمفارقة التي تنتوي عليها النتائج من ٦ إلى ٨، تنتوي بدورها على مجتمع في حاجة ماسة إلى إرساء الديمقراطية وتعميقها، وعلى ضرورة تغيير بعض معتقدات هذا المجتمع الموروثة والبالية. ومواجهة التحديات التي يفرضها مجتمع متجدد، تشغل فيه المرأة دوراً رئيسياً في تربية النشء، وفي الإنتاج. فهذا المجتمع الذي يملى على المرأة ضرورة العمل اقتصادياً لا يكفل لها دور الحضانة وكافة التسهيلات، التي تمكنها من مواجهة أعبائها كأم وكزوجة، وكعاملة منتجة في الوقت ذاته. والمرأة التي تقوم بالدور

الرئيسي الفعال في عملية تنشئة الأطفال؛ أي تنشئة المستقبل تواجهه بهذه التفرقة الواضحة في المعاملة، وهذا الإهمال المادي، والمعنوي من جانب المجتمع، الذي يعد أبناءه.

تنمية الإطار القومي للمجتمع:

إذا ما أردنا إرساء مجتمع ديمقراطي، تواجهنا كنقطة رئيسية وكنقطة انطلاق ضرورة تنمية الإطار القومي للمجتمع. والتنشئة الاجتماعية سواء في السنين الأولى في الأسرة أو في المرحلة التالية في المدرسة، رهن بتحقيق هذه التنمية في الإطار القومي للمجتمع. وإن كان الأمر لا يخلو من التفاعل السدائم والمستمر؛ فالنقد في أساليب التنشئة في الأسرة وفي المدرسة؛ من شأنه المساهمة في تنمية الإطار القومي للمجتمع، غير أن تنمية هذا الإطار تبقى نقطة الانطلاق الرئيسية.

وتتم تنمية الإطار القومي للمجتمع بإخضاعه للدراسة والفكر (٥) في ضوء ما يشهده هذا المجتمع من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويمكن أن نصف المرحلة التي يمر بها مجتمعنا الآن بأنها مرحلة انتقالية، يجتاز فيها المجتمع عملية تحول. وتتميز مراحل الانتقال دائماً بوجود الصراع بين القديم والجديد، وعادة ما تكون قوى القديم في مراحل التحول أقوى سلطاناً وأشد تأثيراً من القوى الجديدة الداعية إلى التغيير والتجديد. ومن هنا تزايد أهمية دور كل المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والدينية والثقافية، والتي تمارس تأثيرها على الأفراد في جميع الأعمال من خلال عمليات التنشئة.

ويقول "القوصي" (٤) "يمكن النظر إلى نمو الطفل على أنه سلسلة من مراتب استقلالية، تتحقق كل حلقة فيها باتساع الدائرة التي يعيش فيها؛ فالطفل يستقل عن أمه ليصبح عضواً في مجتمع الأسرة. ويستقل عن مجتمع الأسرة ليندمج في مجتمع الرفاق، ثم يتسع هذا إلى مجتمع المدرسة ثم إلى المجتمع الأكبر. وهذه الخطوات متصلة ومتداخلة. وإن تحقق أي مرحلة تحقيقاً مرضياً، لا يمكن أن يتم إلا بتحقيق المرحلة السابقة. وبذلك لا يمكن أن نضع حدوداً فاصلة. والسبب في التداخل أن لدى الطفل حاجتين تعملان دائماً في وقت واحد. وهما الحاجة للأمن والحاجة للمخاطرة -

حيث إنهما موجودتان في كل لحظة، ولا يفوتنا أن التعبير عن الحاجة للمخاطرة لا يتم في أكمل صورة إلا إذا أشبعت الحاجة إلى الأمن".

وترصد الدراسة، التي أجرتها جامعة الإسكندرية، أكثر من وجه من أوجه القصور في التعليم، وتؤكد مدى حاجة التلميذ في المراحل المختلفة في التعليم إلى عناية أكبر، وفهم أكبر لفرديته ومتطلباته واحتياجاته الخاصة، وضرورة مواجهة هذه الاحتياجات في فترة النمو الحرجة. كما تؤكد ضرورة إعادة النظر في سياسة التعليم والتخطيط لها تخطيطاً علمياً سليماً.

ومن النتائج التي ترصدها الدراسة في التعليم ما يلي:

١- انقطاع العلاقة المباشرة بين المعلم والتلميذ - مما حرم التلاميذ من الرعاية والإرشاد، وبالتالي ازدياد حالات الانحراف بين تلاميذ المدارس؛ وبخاصة في سن البلوغ ومرحلة المراهقة الحرجة.

٢- إخفاق المدارس في نقل التراث الروحي والديني وتربية الأطفال على القيم الأخلاقية والاجتماعية، وكذلك إغفال مواد التربية الوطنية والقومية والأخلاق.

٣- عدم التعاون بطريقة مجدية مثمرة بين المدرسة والبيت، وتنسيق الجهود في تربية الأطفال بطريقة، تركز على دراسة وفهم الظروف الخاصة التي تحيط بالتلميذ، والتعرف على المشكلات الحقيقية التي يواجهها في حياته اليومية، والعمل على حلها بأسلوب علمي صحيح.

٢- التنشئة الاجتماعية والمدرسة:

تقوم المدرسة بدور حيوي في التنشئة؛ خاصة في المراحل الأولى من المدرسة في سن ٦ - ١٢ سنة، حيث تعتبر هذه السن أنسب مرحلة عمرية لإيجاد التوازن المطلوب بين تنشئة الطفل كفرد متميز وفريد. وإنسان اجتماعي، ينتمى إلى جماعة إنسانية، وإيجاد توازن آخر نفقثر إليه في التنشئة الاجتماعية في الأسرة. هذا التوازن ما بين العامل الثقافي في التنشئة والعامل الدينامي، وإيجاد الأسس التي يركز عليها المجتمع المزدهر، وتكتسب هذه المرحلة من العمر أهميتها في تطبيع التلميذ كفرد وإنسان اجتماعي للأسباب التالية:

١- يهتم الطفل في هذه السن بمهاراته الجسمية؛ لأنها تعتبر أساساً ضرورياً لعضوية الرفاق والشلة.

٢- تتسع في هذا السن دائرة معارف الطفل واتصالاته الاجتماعية، وتتضح فيها بجلاء فرديته، ويكتسب الطفل في هذه المرحلة مفهوماً صحيحاً عن الذات.

٣- تتسع بيئة الطفل الاجتماعية وقدراته على التطبيع الاجتماعي - ويتم توحده مع دوره الجنسي.

٤- يطرد النمو الجسمي للطفل، ويزداد استقلاله عن الوالدين - مما يتيح له خبرة مستقلة خارجة عن دائرة أسرته، والاحتكاك بمواقف التفاعل الاجتماعي بينه وبين الدائرة الأوسع من المحيطين به.

٥- يواجه الطفل في هذا السن بضغوط الجماعة في المدرسة بصفة خاصة؛ مما يزيد من فرص التعاون بينه وبين رفاقه؛ حيث يحصل على مكانته الاجتماعية ويهتم بجذب انتباه الآخرين.

٦- تشهد هذه الفترة أيضاً بزوغ الأنا الأعلى وتكوين الضمير.

٧- تعتبر هذه المرحلة في سن الطفل مرحلة استقرار انفعالي - يصل فيها إلى حرية ضبط انفعالاته، ومحاولة السيطرة على سلوكه والتحكم فيه.

وتعتبر المدرسة من أهم العوامل التي تتدخل في تنشئة الطفل، وفي تكوين شخصيته - وتحديد مسار مستقبله؛ أي إن التعليم يكمل دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية؛ لذلك يعتبر التعليم قوة بحكم موقعه من حاضر المجتمع، ومن اهتمام الناس وعلاقاتهم، ومن حيث ارتباطه بمستقبل الأفراد والجماعات؛ فهو سبيل كل فرد إلى التحرك إلى أعلى، وإلى تحرير إمكانياته، فهو يشكل خلق الأفراد وقيمهم، كما يؤثر على أنظمة المجتمع ومؤسساته. لذلك أصبح لزاماً على المدرسة أن تقوم بوظيفتها التعليمية بطريقة تربوية، تساعد الطفل على تعديل وتبديل خبراته غير السوية التي يأتي بها من بيئته الأسرية، وأن تيسر للطفل امتصاص وتمثل قيم المجتمع واتجاهاته.

ونستطيع أن نخلق من التلميذ هذا الكائن الفردي المتميز، والمستقل بمدى ما نستطيع أن نخلق منه الإنسان الاجتماعي، الذي يساهم في نشاط وحرية وتطويع

مجتمعه. والعلاقة بين تطوير الفردية تطوراً خلاقاً والانتماء إلى المجتمع علاقة عضوية، لا يمكن الاستهانة بأهميتها. كما تثبت نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال، وفي هذا الصدد كشفت نتائج الدراسة التي قام بها "مغاوري عبد الحميد" (١٠) في موضوع "المسؤولية الاجتماعية والتوافق" على طلبة الثانوى العام والثانوى التجارى، كشفت عن:

توجد علاقة موجبة دالة عند طلبة الثانوى العام والثانوى التجارى بين المسؤولية الاجتماعية وبين كل من: ١- الإحساس بالقيمة الذاتية، ٢- الشعور بالحرية، ٣- الشعور بالانتماء، ٤- التحرر من الميل للانفراد، ٥- الخلو من الأعراض العصبية، ٦- التوافق الشخصى، ٧- الاعتراف بالمستويات الاجتماعية، ٨- اكتساب المهارات الاجتماعية، ٩- التحرر من الميول المضادة للمجتمع، ١٠- العلاقات فى الأسرة، ١١- العلاقات فى المدرسة، ١٢- العلاقات فى البيئة المحلية، ١٣- التوافق الاجتماعى، ١٤- التوافق العام.

نحو خطة تعليمية ديمقراطية:

وفى محاولة صادقة لبناء مجتمع ديمقراطى سليم، تزداد الحاجة إلى اهتمام أكبر بالمدارس؛ وخاصة فى المراحل الأولية، ويجب إعادة النظر فى السياسة التعليمية، وفى المناهج، وطرق التدريس، وفى العلاقة التى تجمع ما بين المدرس والتلميذ، آخذين فى الاعتبار أن المدرسة بطبيعتها الاجتماعية تعمل دائماً فى إطار المجتمع، وتستمد فلسفتها واتجاهاتها من هذا المجتمع، وتعكس مدى تقدمه ومدى خلفه، وتوجهاته الرئيسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم فأى خطة تعليمية ديمقراطية لابد وأن تسير جنباً إلى جنب مع خطة تنمية ديمقراطية لإطار المجتمع، والمدرسة بوضعها الحالى تخرج أفراد معدومى الإرادة، ومعدومى القدرة على المساهمة فى تطوير المجتمع، بل قد يتطور الأمر إلى فقدان التلميذ للفردية تماماً، وفقدان الشعور بالفردية يعنى، وإن بدا هذا غريباً بعض الشيء، فقدان الشعور بالانتماء، وفقدان الشعور بالجماعة. ولكن الحقيقة هى أن الإنسان بمدى ما يشعر بفرديته وبأهميته، بمدى ما يشعر بأنه كائن اجتماعى، يدين لجماعته بهذه الأهمية وبهذه الفردية.

ومن ثم، فإن التخطيط لخطّة تعليمية ديمقراطية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تنمية الإطار القومى للمجتمع تنمية ديمقراطية، وإن لم يكن هذا بالضرورة ألا تسبق المدرسة المجتمع. وفى محاولة لإقامة المجتمع الديمقراطى السليم، وحاجتنا إلى أن تسبق المدرسة المجتمع فى هذه المرحلة حاجة ماسة؛ خاصة ونحن نريد للمدرسة أن تلعب دورها مضاعفاً؛ أى أن تؤدى دورها الديمقراطى فى بناء الفرد بالإضافة إلى تعويض ما افتقرت إليه مرحلة التنشئة الأولى من بناء لفردية الطفل المصرى.

والمدرسة مدرس وتلميذ ومناهج، وتفاعل بين الثلاثة فى مجموعة من السلوكيات والقيم بالإضافة إلى المعارف والتعليم. وهى فوق هذا وذاك، عالم اجتماعى صغير دائم الاحتكاك بالعالم الأكبر وهو المجتمع، ويؤهل التلميذ فالتألب إلى الوصول كفرد فاعل ومؤثر، فى هذا العالم الأكبر أو هذا المجتمع.

وهذا يؤدى بنا إلى إثارة كثير من الأسئلة، ومحاولة الرد عليها رداً علمياً فى ضوء ما نريد أن نتوصل إليه من خطة تعليمية ديمقراطية، تخلق الفرد القادر على التفاعل مع مجتمعه الديمقراطى تفاعلاً إيجابياً وخلاقاً ومنمراً. ومن الأسئلة التى تطرح نفسها، هى: ما الذى نعلمه لأبنائنا وكيف؟ وهل من شأن تلقين مثل هذه المادة المتخلفة علمياً والمجزئة؛ بحيث لا تؤدى فى مجموعها إلى تكامل معرفى - أن تخلق العقلية الناقدة القادرة على الخلق والإبداع والتفكير العلمى الناقد السليم. وقد آن الأوان لإعادة النظر فى المناهج وطرق التدريس؛ فحشد المعلومات وتلقين الطالب هذه المعلومات لم يعد يجدى فى عصر الكمبيوتر، وأن المناهج وطرق التدريس يجب أن تستهدف تكوين التلميذ القادر، على ممارسة الحرية الملتزمة، والحرية الملتزمة تعنى نمو قدرات الفرد، وتمكنه من تكوين المفهومات - وإصدار الأحكام السليمة، والخروج بالتوقعات الملائمة للأوضاع المادية المعنوية، التى يعمل فى ظلها. وتعنى الحرية الملتزمة تمتع الفرد بالقدرة على ممارسة النقد الذاتى - وتعنى بالتالى قدرة الفرد على الالتزام بالسلوك الفردى والجماعى على السواء - من أجل تحقيق أهداف مشتركة، تكفل له ولآخرين التقدم.

والديمقراطية كأسلوب حياة لا تستمر إلا بسلوك ديمقراطى، يعبر عن نفسه فى: علاقات الأفراد - واتجاهاتهم - ومفاهيمهم - وقيمهم، وتنمية السلوك بهذه الصفات

الديمقراطية لا يتأتى إلا عن طريق التعلم والممارسة، والأداء فى مواقف تعليمية واجتماعية موجهة بالأهداف الديمقراطية؛ وبذلك تساعد المدرسة على تنشئة أطفالها على مفاهيم واتجاهات جديدة، تعبر عن الصورة الديمقراطية الجديدة التى يعمل المجتمع على تحقيقها.

وهذا يتطلب من المدرسة إعادة صياغة أنشطتها، وخبراتها إلى مستوى يجعلها قادرة بالفعل على بناء شخصيات ديمقراطية خلاقة مبتكرة، بأن تمكن الفرد من الخروج عن حدود جماعته الأولية إلى حدود الجماعات الكبيرة؛ أى تصبح المدرسة مطالبة بأن تخرج عن حدودها لتعمل مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى. وتتسق ألوان نشاطها مع أنشطة المؤسسات؛ حتى تصبح المدرسة مركزاً دينامياً فى تحريك البيئة، ومراة حساسة للتغيرات الحادثة من حولها.. كذلك ينبغى على المدرسة أن تنمى ما يسميه علماء التربية بالطبيعة الثالثة للفرد، وهى التى تعبر عن نفسها فى نمو ذكاء هذا الفرد، ونمو سلوكه على نحو يجعله فريداً فى ذاته، مبدعاً خلاقاً فى ثقافته وبيئته. وبذلك تساعد المدرسة على دفع قيم الديمقراطية، وتحقيقها فى سلوك التلاميذ، أثناء التفاعل المتبادل فى علاقاتهم وأنظمتهم (٥).

ويستمر دور المدرس فى أهمية كبرى فى التخطيط لأى خطة تعليم ديمقراطية؛ ولذلك يجب على المدرس الالتزام بالقيم الديمقراطية، عن طريق تقييمه للمواقف التعليمية فى ضوء مبادئ أساسية، تتفق وقيم المجتمع الذى ينتمى إليه. فاحترام شخصية التلميذ من المبادئ الديمقراطية، ومعنى هذا توفير فرصة تعليمية تتميز بالعمق والتدق والتوجيه.. وكلها عوامل تؤثر على ما يكونه من استجابات وقيم، وتمكن التلميذ من ضبط سلوكه - والتحكم فيه. ومعنى هذا أن يهدف المدرس إلى تنمية روح المسؤولية والمبادرة والقدرة على توجيه الذات والنشاط القائم على التفكير والولاء للعمل الجماعى - باعتباره من مبادئ الديمقراطية والمجال السليم لبناء شخصية التلميذ؛ لذلك لا بد أن يكون تخطيط الدروس التعليمية هادفاً إلى تنمية هذا الولاء؛ مما يتطلب مراجعة سريعة لأساليب العمل فى المدرسة، سواء كانت تنظيمات إدارية أو علاقات بين المدرسة والبيئة، أو أساليب إشراف وتوجيه (٥). لذلك ينبغى على المدرس أن يكون على درجة كافية من الوضوح بشأن موقفه من الديمقراطية

وأنماطها؛ فهو يؤثر في تلاميذه، أراد أو لم يرد، سواء كان على وعى وبصيرة بقيمة وبقيم المجتمع الديمقراطية، أم كان على غير وعى بها. كذلك يجب أن يكون المدرس على وعى بوحدة الخبرة، وشمول النظرة إلى التلميذ، فلا يرى فكره منفصلاً عن جوانب شخصيته الأخرى؛ فالنشاط العقلي ينبغي أن يرتبط بالنشاط الحركي. وهذا كله يرتبط بالنمو النفسي والانفعالات؛ حيث يكتسب التلميذ المعرفة من داخل سياق اجتماعي يدعمها التفاعل المصاحب لها. وتعمقها المفاهيم والقيم الموجهة لها، فالقيم مترابطة، وتحقيقها في الواقع يستلزم وعياً تاماً بقيمة هذا الترابط وضرورته في مجرى الأحداث، والتأثير فيها والتأثير بها؛ فوحدة الخبرة تقترب بوحدة القيم وترابطها.

لذلك يجب على المدرس إدراك النظرة الكلية إلى القيم الديمقراطية والمعرفة والسلوك؛ حتى يستطيع مساعدة التلميذ بحق على إشباع حاجاته النفسية والاجتماعية والروحية والجمالية. ولا بد أن يحس التلميذ بقيمة كل مادة من المواد في تثبيت قيم الديمقراطية؛ حتى يستطيع أن يتذوق معاني هذه القيم. وبالتالي تتحول نزعات وجهود التلميذ الفردية إلى نزعات وجهود جماعية إنسانية، حافزة على التجديد والابتكار.

التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام:

إن الفرضية التي يقوم عليها هذا البحث هي أن العنصر الثقافي يغلب على العنصر الدينامي في مرحلة التنشئة الأولى للطفل، وهذا يعني فيما يعني أن أسلوب التنشئة الأولى لا يفجر في الطفل كل قدراته الفردية الخلاقة، ولا كل إمكانياته على التفكير العلمي الناقد والفاحص المستقل. وإن على المدرسة ووسائل الإعلام إن أردنا أن نرسي دعائم الديمقراطية في مجتمعنا أن نعوض هذا النقص، وهذا يتطلب أن نقوم وسائل الاتصال أو الإعلام بدور جديد أولاً؛ وفقاً لإستراتيجية إعلامية ديمقراطية، وأن تقوم بالنسبة للأطفال والقائمين على تنشئتهم بدور تعويضي ثانياً، وخاصة في البرامج الموجهة للأطفال وفي برامج التربية الموجهة للكبار، في محاولة للمساهمة في إيجاد التفاعل الملائم في تنشئة الطفل، في ظل مجتمع ديمقراطي، ما بين المعارف والخبرات الموروثة والمكتسبة القديمة والجديدة، والتوازن المطلوب بين نمو الطفل كفرد متميز فريد وككائن اجتماعي فاعل وخلاق في مجتمعه.

وبالنسبة لدور وسائل الإعلام، يتضاعف هذا الدور المطلوب في أكثر من اتجاه. في اتجاه الأبوين؛ وخاصة الأم التي يتعاضد دورها في السنين الأولى من ناحية، وفي اتجاه الطفل من ناحية ثانية. وتظهر أهمية هذا الاتجاه المزدوج، إذا ما تذكرنا ما أثبتته البحث من أن الأم تكتسب خبرتها في تنشئة الطفل من الخبرة الموروثة من جانب، والخبرة المكتسبة من وسائل الإعلام من جانب آخر.

ولما كنا في مجال تعميم بصدد التنشئة لا اجتماعية الديمقراطية، ولسنا في مجال تخصيص يتصل بنوعية الاعلام التي يتوجه إلى الطفل - فيكفي هنا أن نؤكد ضرورة الاتجاه إلى الطفل كطفل، لا كراشد مصغر؛ لأن هذه النقطة ما زالت تشكل عقبة رئيسية تحول دون التأثير في الطفل التأثير الصحي المطلوب.

وفي هذا الصدد، علينا أن نتذكر النتائج التي توصل إليها العالم النفسى السويسرى المعاصر "جان بياجيه" (١٣)، وهى نتائج عدلت كثيراً من المفاهيم بالنسبة لفهم الطفل واحتياجاته. وقد أثبت "بياجييه" أن للطفل طريقة تفكير ينفرد بها عن الراشد. ويستقل بها عنه. وللطفل بالتالى خصائصه المميزة، وسماته المميزة، ولا يجدى فى محاولة التعرف على هذه الخصائص والمميزات عقد المقارنات ما بين الطفل والراشد، والقول مثلاً بأن الراشد يتمتع بالقدرة على تجريد الظواهر والوصول إلى مفاهيمها، بينما يعجز الطفل عن التوصل إلى هذه المفاهيم، وإنما ينبغى أن نبدأ فى التعرف على طريقة تفكير الطفل. وبافتراض أننا بإزاء طريقة تفكير ورؤية للأشياء فريدة ومميزة وشديدة الخصوصية والانفراد، وأن طريقة تفكيره ورؤيته تتطور فى مرحلة معينة من مراحل نمو الطفل إلى عقلية الراشد - كما توصل "بياجييه" عن طريق الإثبات التجريبي.. والطفل كما يقول "بياجييه" ليس هو بالراشد المصغر إطلاقاً، كما أن عقله ليس بعقل الراشد فى النطاق الصغير".

ونحن إذ نقترّب من الطفل - نقترّب من عالم مستقل له أبعاده وديناميكية تفكيره، وهذه حقيقة يجب أن نأخذها فى اعتبارنا؛ فى أى محاولة للتأثير فيه أو تغيير سلوكياته. وفى مجال الإعلام الموجه للطفل، يتطلب هذا فهم أهمية التخطيط التربوى المبرمج والمناسب للمراحل العمرية للطفل من ناحية، والنفاد إلى عالم هذا الطفل المستقل ببرامج ومضامين ملائمة لتفكيره ورغباته وطموحاته من ناحية ثانية.

واستخدام الصنفوة للأداة الايديولوجية، أو بمعنى آخر لوسائل الاتصال أو للإعلام لصياغة اتجاهات وسلوك الناس، وفقاً لأهداف استراتيجية معينة، هو استخدام قديم - قدم البشرية. غير أن النتائج التي توصل إليها فرويد وعلماء النفس السلوكيين والجشطلت التي عرفت هذا الاستخدام، وحددت أبعاده ومداه، مازالت إلى اليوم تعمق من مفهومنا له، ولمدى الفوائد والأضرار المترتبة عليه في عالمنا المعاصر. والأداة الايديولوجية التي تستخدمها الصنفوة تسمى أحيانا بالبروباجاندا أو الدعاية، وهي تستخدم في الدول الشمولية والديمقراطية؛ فعلى أن نحاول أن نميز الفوارق التي تميز هذا الاستخدام في الدول الديمقراطية من ناحية، والدول الشمولية من ناحية ثانية. فالنظام الديمقراطي يقوم على عدة فرضيات أساسية، منها: أن سياسة الدولة تقوم على رضا أفراد المجتمع (تعدد الأحزاب)، وعلى حق أفراد المجتمع في التمتع بحرية معرفة المعلومات وتبادلها، ومعرفة الحقائق البيئية وتبادلها، وحرية الإعلام على إطلاقه.. هذه الحرية التي تتيح الاختيار بين البدائل - اختياراً قائماً على أسس موضوعية ومادية. والفرضية الثانية الأساسية، التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، هي ضمان أوسع مساهمة ممكنة من جانب أفراد المجتمع في صياغة سياسته ونظام الدولة. وفي اقتسام هذه السياسة وهذا النظام، وهذا بدوره يقتضى معرفة كاملة بالملابسات الداخلية والخارجية للمجتمع. وينص إعلان حقوق الإنسان في المادة (١٩) على ضرورة الحفاظ على حرية الفرد في "السعى إلى وتلقي المعلومات والأفكار، وإيصالها إلى الآخرين".

وينظر إلى حرية التعبير في النظرية الديمقراطية الليبرالية التقليدية في المقام الأول كحرية تتيح لأعضاء المجتمع، الذي يرغبون في إحداث تغيير ما في هذا المجتمع أن يعرضوا آراءهم، ولأعضاء المجتمع الذي يرغبون في منع حدوث هذا التغيير أن يعبروا بدورهم عن آرائهم، وبهذا يتاح لهذه الجماعة أو تلك أن تعرض آراءها على المجتمع، سواء نجحت في تحقيق أهدافها أو لم تنجح.. ومن خلال عرض الآراء المختلفة، يستطيع الفرد أن يتوصل إلى الحقائق والمعلومات، وأن يكون رأياً، يقوم عليه اختياره بين البدائل المطروحة عليه.

ومن ثم فالفرضية التالية الأساسية جداً لأى نظام ديمقراطى، هى تعدد الاستراتيجيات الأيديولوجية للصفوة، والتي تتباين بدرجات مختلفة مع بضعها، وإن كانت كافة الاستراتيجيات تتقابل وتتلاقى عند غاية واحدة هى مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وبالتالي مصلحة المجتمع، بمساهمة المجموعات المختلفة واختيارها الواعى. وهذا ما يتيح وجود البدائل. وحرية الفرد فى الاختيار بين هذه البدائل، وهذا ما يشكل لب النظام الديمقراطى وما يميزه عن النظام الشمولى (نظام الحزب الواحد). ففى ظل النظام الشمولى - يكون الرأى الواحد، والاستراتيجية الأيديولوجية الواحدة والموحدة - وبذلك تكون الصفوة جماعة واحدة لا تتجزأ.

وتبعاً لنظرية "التنافر المعرفى" فى علم النفس الاجتماعى فقد تناول "Festinger" (٨) فى نظريته هذه أربعة مواقف، ينشأ فيها التنافر المعرفى، وهى:

أولاً : موقف الاختيار الحر.

ثانياً : موقف الإذعان القسرى.

ثالثاً : موقف التعرض للإرادى للإعلام.

رابعاً: موقف التعرض الإرادى لمعلومات جديدة.

وقدمت هذه النظرية ذخيرة كبيرة من التجارب والبحوث، التى درست مختلف العوامل المؤثرة فى تغيير الاتجاهات، ولا يتسع المجال هنا لعرض هذه البحوث، ولكن تغيير الاتجاهات فى رأى هذه النظرية يتم فى موقف، يتعرض فيه الشخص لما يحدث عنده تنافراً معرفياً، وفى محاولة الشخص لخفض التوتر الناشئ عن هذا التنافر، تتغير اتجاهاته.

وبعد استعراض نتائج بحوث ودراسات هذه النظرية تخلص "منيرة حلمى" (٨) ببعض التوصيات، حول تغيير الاتجاهات، نعرض منها:

١- أن نحرص على تقييم الموضوعات تقييماً أميناً يبرز نواحي النقص، كما يبرز نواحي الكمال فيها؛ وخاصة إذا كانت الموضوعات متقاربة الجاذبية بالنسبة لمن يريدون تكوين اتجاهات نحوها أو تغيير اتجاهاتهم نحوها؛ لخفض التنافر الناشئ عن اختيارهم.

٢- أن نوضح مدى إمكان الحصول على البدائل المختلفة؛ لأن ذلك يساعد على خفض التنافر الناشئ عن الاختيار بين هذه البدائل.

٣- أن نتجنب الالتجاء إلى الإذعان القسري، مهما قدمنا معه من إثابة مغرية، فكلما زاد إغراء الإثابة في هذه الحالة، قلت درجة التغيير الذي نريد أن نحققه في الاتجاه.

٤- أن يأخذ القائم بتغيير الاتجاهات في اعتباره أن تمكين الأشخاص من الاختيار الحر يساعدهم كثيراً على تغيير اتجاهاتهم.

٥- أن نتأكد من أن مصدر الإعلام، مهما كان موثقاً، به فإنه لا يستطيع تغيير اتجاهات الناس، إلا في حالة توفير الاختيار الحر لهم.

وإذا كنا نطمح أن تقوم وسائل الإعلام بدور تعويضي وتقويمي، فعلينا قبل أن نعرض لطبيعة الدور أن نتوقف عند العلاقة بين شخصية الفرد وقابلية اتجاهاته للتغيير، وهي علاقة معقدة تناولتها بالدراسة الكثير من البحوث في علم النفس الاجتماعي، فيما يختص بناحييتين من نواحي الشخصية، وهما: الذكاء والاستعداد للاستهواء (٨). وقد أثبتت هذه البحوث أن الذكاء يتوافق سلباً وإيجاباً مع التأثير. وبالتالي مع القدرة على تغيير الاتجاهات - فالأقل ذكاء أقل قدرة على تقييم المعلومات تقييماً نقدياً، وبالتالي أقل قدرة على تكوين اتجاهات جديدة، أو تعديل ما اكتسبه من اتجاهات. وبالتالي يكونون أكثر تأثراً بالدعاية والإعلام لتغيير اتجاهاتهم، كما أثبتته الأبحاث؛ مما يوضح لنا أهمية وسائل الإعلام في تغيير اتجاهات الأفراد بفئات ذكائهم المختلفة، نحو أنماط التنشئة الديمقراطية.

والاستعدادات للاستهواء كما تعرفه "منيرة حلمي"، هو "الاستعداد لتقبل المؤثرات الاجتماعية بصرف النظر عن مضمونها، وعن الوسيلة التي انتقلت بها" (٨).. وتشير "منيرة حلمي" إلى أن الأبحاث أكثر قابلية فروقاً جنسية في الاستعداد للاستهواء؛ إذ وجد أن الإناث أكثر قابلية للاستهواء من الذكور، وأكثر استعداداً للاستهواء لتغيير اتجاهاتهم. ويرجع الباحثون هذه القدرة لا إلى شعور بالنقص - بل إلى قدرة المرأة على تكوين علاقات اجتماعية وسهولة تواصلها، وانسياقها لمصادر المعلومات. وهذه النقطة ذات أهمية خاصة في موضوعنا، أو في توجيه وسائل الإعلام إلى الأم في محاولة لتجديد خبراتها في التنشئة - ودفعها إلى إعطاء العامل الدينامي حقه في تنشئة الطفل تنشئة سليمة، وإيجاد هذا التوازن اللازم لتطور الديمقراطية ما بين العامل الثقافي والدينامي.

ووفقاً لنظرية "الدعم السلوكية" في علم النفس الاجتماعي، تتوصل "منيرة حلمي" إلى أن التغيير الذي يصيب الاتجاه (٨) يحدث بناء على تعلم، يتم عن طريق الدعم.. هذا التعلم ينصب على الرأي، فيكتسب الشخص رأياً جديداً يحل محل الرأي القديم. وبناء على ذلك ينشأ عنده اتجاه جديد يحل محل الاتجاه القديم، ويمكن النظر إلى كل من الرأي والاتجاه على أنهما متغيران دخيلان، توجد بينهما درجة عالية من التأثير المتبادل. وأهم تأثير هو التغيير الذي يحدث في الاتجاه نتيجة تغيير الرأي. والآراء في نظر مدرسة Yale صاحبة هذه النظرية شأنها شأن غيرها من العادات، تميل للثبات والاستقرار، ما لم يتعرض صاحبها لخبرة تعليمية جديدة - والتعرض لإعلام مقنع يترتب عليه قبول الشخص لرأي جديد يمثل خبرة تعليمية، تكتسب فيها عادة جديدة.

وتبعاً لهذه النظرية "نظرية الدعم السلوكية" تنوعت وسائل الدعم، التي درس أثرها على تغيير الاتجاهات، فمنها ما انصب على مضمون الأعلام. ومنها ما تناول شكل الإعلام، والدعم في مضمون الإعلام يقصد به ما يضاف إلى مضمون الإعلام من عناصر، بقصد التأثير على المتلقى لهذا الإعلام. وجعله يتقبله ويقتنع ويعمل به - والدعم في شكل الإعلام - يقصد به ما يتوافر من عوامل خارج مضمون الإعلام، يكون من شأنها أن تؤدي إلى الاقتناع بما جاء في المضمون.

وتخلص الباحث إلى وجوب مراعاة التالي عند تقديم المادة، التي تهم المتلقى للإعلام، مقروءة أو مسموعة أو مرئية:

- ١- أن نقدم مزايا الموضوع الذي نريد تغيير اتجاه الأفراد له.
- ٢- عرض الآثار الضارة، التي قد تؤدي الأفراد نحو الاتجاه القديم.
- ٣- أن نمتدح كل خطوة يخطوها من نريد أن نغير اتجاهه نحو تغيير هذا الاتجاه.
- ٤- أن يكون الإعلام الموجه لتغيير الاتجاه صادراً من مصدر موثوق به.
- ٥- ترتيب المعلومات التي نريد بها تغيير الاتجاهات؛ بحيث تحتل المعلومات الجديدة المكان الأول في ترتيب العرض.
- ٦- مراعاة عدم الجمع بين معلومات متعارضة تعارضاً شديداً؛ حتى لا يزيل الأثر المدعم لأولوية العرض.

وتبعاً لنظرية التحليل النفسي، فقد تركزت البحوث التى انصبّت على تغيير الاتجاهات، فى نوعين رئيسيين، هما:

النوع الأول: بحوث درست أثر الإعلام الذى يقدم تفسيراً مبنياً على نظرية التحليل النفسى للاتجاهات التى نريد تغييرها - مقابل أعلام يقدم حججاً عقلية، تؤيد تغيير الاتجاهات التى نريد تغييرها.

النوع الثانى: بحوث درست الاستجابات الدفاعية، مثل: المبالغة فى رد الفعل، وأثر مستواها من حيث الشدة أو الضعف؛ أى أثر درجتها من حيث الارتفاع أو الانخفاض على ما يحدث فى الاتجاه من تغيير.

وتخلص "منيرة حلمى" بعد استعراض نتائج هذه الأبحاث إلى:

١- يتوقف تكوين اتجاهات الشخص على الجو الاسرى الذى ينشأ فيه، كما يتوقف تغيير هذه الاتجاهات على التشابه أو الاختلاف بين هذا الجو الاسرى وبين أنواع السلطات التى يتعرض لها؛ لذلك تحتاج الأسرة منا إلى مزيد من التوجيه ومن التنظيم.

٢- الإحباطات التى يصادفها الطفل فى الأسرة تتراكم عنده، ثم تتصرف فى تشكيلات إسقاطيه أو تعبيرية، مثل الفنون الشعبية. وهذه التشكيلات التعبيرية تمتص التوترات، ولذلك يكون لها تأثير كبير فى تغيير الاتجاهات، وعلينا أن نساعدنا بكل الطرق لأداء هذه الوظيفة التعبيرية لها.

٣- للاتجاه صلة وثيقة بالحيل الدفاعية، وبالأعراض التى تخفف التوتر الناشئ عن إلحاح الدوافع؛ لذلك يكون مما يفيدنا كثيراً الاعتماد على مبادئ التحليل النفسى فى فهم موقف تغيير الاتجاهات.

٤- أثبتت الأبحاث أن تقديم تفسير للاتجاهات غير المرغوبة، والتى نريد تغييرها يكون أقوى تأثيراً من تقديم الحجج العقلية؛ فعلى أن نراعى ذلك فى الإعلام الذى يهدف لتغيير الاتجاهات، كما نراعى أن يقوم مختصون فى التحليل النفسى بوضع التفسيرات.

٥- الأشخاص يختلفون فى مدى استعدادهم للتأثر بالإعلام، الذى يهدف إلى تغيير الاتجاه، ويحتاجون إلى علاج طويل الأمد، بينما يتحقق تغيير الاتجاه عند ذوى

القدرة المتوسطة في الدفاع عن الأنا عن طريق الإعلام القائم على التفسير. وهذا ينبهنا إلى ضرورة القيام بدراسة التنظيم النفسى للأشخاص، الذين نريد أن نغير اتجاهاتهم.

ويتضح لنا من هذا العرض السريع لتغيير الاتجاهات، عن طريق وسائل الإعلام أصبحت الحاجة ملحة إلى تأصيل منهج علمى للتخطيط لوسائل الإعلام، قياساً على حقيقتين أساسيتين هما:

أولاً: أن النهضة التكنولوجية فى مجال أجهزة الإعلام أصبحت ميسرة لعقل الإنسان فى الأعمال المختلفة فى كل مكان؛ لنقل الترفيه ونقل المعارف عموماً. وأصبح التأثير على هذا العقل وإقناعه بأفكار معينة عملية ممكنة؛ خاصة بعد التجارب والدراسات التى شاهدها السنوات الأخيرة، والنتائج التى ترتبت عليها فى مجال علم النفس الاجتماعى لإمكانية وكيفية (التحويل الفكرى) وتغيير وتعديل المعتقدات والاتجاهات وما إلى ذلك.

ثانياً: أن الإنسان أساس أى تحرك وهدفه فى الوقت نفسه.. هو صاحب الفكرة والقرار.. هو المنفذ والمستفيد.. هو نقطة البدء وسبيل العمل - والهدف المراد. وتأسيساً على هاتين الحقيقتين، فإن وسائل الإعلام تواجه مسئوليات أكثر تعقيداً. وتواجه واقعاً أكثر حدة، وسوف تزداد مهامها صعوبة، ما لم يتم التوصل إلى وضع تخطيط علمى دقيق وإستراتيجية واضحة، تتحرك على أساسها.

ومثل هذه الإستراتيجية لا يمكن وضعها أو التوصل إليها بمعزل عن الواقع فى أنماط التنشئة الاجتماعية، والظروف المحيطة بهذه الأنماط المختلفة، وعن الحاجات المختلفة لشخصيات الأفراد فى الأعمار المختلفة - بداية من الرضيع إلى آخر مراحل العمر؛ وكيفية إشباع هذه الحاجات؛ أى من دراسة هذا الواقع يمكن تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. والأسلوب الذى يحكم عملها، كل ذلك على هدى فلسفة متفق عليها وخطة تتماشى، وتتكامل مع خطة الدولة فى كافة المجالات والقطاعات؛ باعتبارها كلها تدخل فى خطة كاملة تستهدف التنمية البشرية بمفهومها الديمقراطى الشامل.

ولعل من المفيد هنا، ونحن بصدد تناول التنشئة الاجتماعية، فى إطار خطة ديمقراطية، أن نؤكد الجانب الديمقراطى فى أى خطة إعلامية، تستهدف تغيير آراء الناس ومواقفهم أو آراء الناس واتجاهاتهم، آخذين فى الاعتبار أن الهدفين اللذين استهدفتهما هذه الدراسة، هما فى الواقع هدف واحد لا يتجزأ؛ فتدعيم العنصر الدينامى فى التنشئة الاجتماعية الأولى، أى محاولة خلق الطفل المستقل المبدع، وبالتالي الفرد الخلاق، والكائن الاجتماعى المبدع.. هدف لا يتأتى تحقيقه إلا فى إطار مجتمع ديمقراطى، ومن خلال إستراتيجية أيدلوجية نابعة من تنوع هذا المجتمع وتعدد الآراء فيه، وتوفر البدائل. ويتوافر هذه العوامل جميعاً فى الخطة الديمقراطية للتعليم والخطة الديمقراطية للإعلام أو لوسائل الاتصال. وتوافر المناخ الديمقراطى شرط أساسى لا بد من لبناء الفرد الخلاق الاجتماعى المبدع والمنتمى لمجتمعه، والمساهم فى بناء هذا المجتمع.

ومع الإقرار بأهمية الاستهواء، الذى وضحته "منيرة حلمى" لأحداث التغيير المطلوب فى مجتمعنا، علينا أن نتوقف لنثير سؤالاً على جانب كبير من الأهمية، وهو: أين ينتهى الاستهواء ويبدأ القسر فى عملية الاتصال؟ فلهذا السؤال أهميته بالنسبة لما نستهدفه من التنشئة الاجتماعية الديمقراطية.. كما أنه على جانب كبير من التعقيد أيضاً. فالخط الفاصل ما بين الاستهواء من ناحية، وبين القسر من ناحية أخرى خط رفيع للغاية، لا تحدد معالمه سوى نوعية الدولة، إن كانت دولة ديمقراطية أم دولة شمولية.

ولا بد لى قبل الإجابة عن هذا السؤال أن أقرر أن الخط الفاصل ما بين الاستهواء والقسر يضيع أحياناً حتى على المنظرين للاستهواء، ويستحيل الاستهواء عندهم أحياناً بلا وعى إلى نوع من القسر المعنوى. وفيما يلى تعريف للاستهواء، يغيب عنه هذا الخط الفاصل ما بين الاستهواء والقسر المعنوى.. يعرف هوفلاند وجانيس وكيلي (١٧) خصائص الاتصال الاستهوائى كالتالى: يتضمن الاتصال الاستهوائى توصية برأى تحدث استجابة فى المتلقى للاتصال، تؤدى إلى التفكير فى الرأى الموصى به ورأيه السابق فى الموضوع. وتحدث الاستجابة للرأى الموصى به؛ نتيجة لجاذبيته المنطقية أو للوعود أو المكافآت أو العقوبات التى ينطوى عليها.

وتعريف الاتصال الاستهوائي هنا ينطوي على تسوية ما بين منطق الرأي المطروح أو اعتماده على إقناع المتلقي، وما بين قسر المتلقي على قبوله نتيجة للترغيب أو التهديد. والترغيب والتهديد في هذا الإطار يعنى بالضرورة القسر لا الإقناع أو الاستهواء، ويعنى بالضرورة انفراد الرأي المطروح على الساحة بالمتلقي. وانعدام الرأي الآخر، وبالتالي انعدام البدائل وقسره على قبول الرأي المطروح، على أساس أن خسائر كبيرة قد تلحق بالمتلقي؛ نتيجة لعدم الاستجابة للرأي المطروح منها المباشر أو غير المباشر؛ أى منها الامتناع عن تحقيق الوعود المعروضة أو المكافآت، أو إيقاع الضرر المباشر بتوقيع العقوبات.

والاستهواء كما يعرض له المؤلفون (١٧) ليس استهواءً على الإطلاق، بل هو قسر معنوي، كما يتبين لنا من التعريف التالي للبروباجنده، الذى يضع فى الاعتبار ضروريات الإعلام فى دولة ديمقراطية تتعدد فيها الآراء وتتوافر البدائل لاسويل (١٨) البروباجندية دفاع، نوع من الاستهواء، يتضمن قدراً من الشك وقدراً من تأمل البدائل، وقدراً من استخدام الحكم النقدي، وقدراً من تصارع الآراء. وخطة الإعلام الديمقراطى، هى التى تتيح هذا القدر من التأمل للبدائل، وتصارع الآراء وهذا القدر من استخدام الحكم النقدي، والاطمئنان إلى وجود بدائل فى ظل نظام، يقوم الإعلام فيه على الاستهواء لا على القسر المعنوي.

ونستطيع أن نخلص من كل هذا إلى أن النظام الديمقراطى يستخدم الاستهواء لا القسر المعنوي، الذى يقوم على سيادة الرأي الواحد والإستراتيجية الأيديولوجية الواحدة. وتشير الكثير من الكتابات إلى خطورة استخدام الأداة الأيديولوجية كوسيلة للقسر المعنوي، وإلى المخاطر التى تبني على مثل هذا الاستخدام بالنسبة للإنسان ومجتمعه.

وليس من السهل أن نقول متى تتحول عملية الاستهواء إلى عملية قسر، ولكن من الممكن أن نعرف عملية الاستهواء على أنها العملية التى تترك للشخص، الذى تستهدف تغيير آرائه ومواقفه وسلوكه عدداً من البدائل المريحة التى لا تكلف الكثير. وأن عملية القسر، هى عملية لا تتضمن سوى عدد محدود من البدائل، وهى تربط بين هذا العدد المحدود بالبدائل بمكاسب قليلة وخسائر فادحة.

وفي ظل نظام ديمقراطي، ينطلق الكلام دائماً عن البروباجنده أو الدعاية أو الاستهواء، من افتراض مسبق، وهو أن الكلام يصدر في سياق يصارع فيه الرأي الرأي الآخر، والحجة الحجة الأخرى والدعاوى بالدعاوى المضادة، وفي جو يسمح بمعرفة الحقائق ومناقشتها (١٥).. وإذا غاب مثل هذا السياق أو الجو الديمقراطية، استحال الاستهواء إلى قسر، ومن ثم فتوجيهات الدولة في النهاية، هي التي تحدد طبيعة الإعلام، استهواء كان أم قسراً.

ومن ثم فالتنشئة الاجتماعية بأنماط ديمقراطية بالشكل، الذي عرضنا له لا يتحقق في النهاية، إلا في ظل تحول ديمقراطي في بنية المجتمع ومؤسساته، يضمن قيام مثل هذه التنشئة وازدهارها.

المراجع

- ١- إحسان محمد الدمرداش (١٩٨٠) تقبل الطفل لدور الأم فى التنشئة الاجتماعية وعلاقته بتوافقه النفسى. رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية البنات - جامعة عين شمس.
- ٢- جامعة الإسكندرية (١٩٧٩) أبحاث إعادة بناء الإنسان المصرى - التنشئة الاجتماعية واحتياجات الطفولة - التقرير الثالث.
- ٣- رمزية الغريب (١٩٦٧) العلاقات الإنسانية فى حياة الصغير ومشكلاته اليومية - القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية.
- ٤- عبد العزيز القوصى (١٩٦٦) أسس الصحة النفسية (ط٩) القاهرة - مكتبة النهضة المصرية.
- ٥- محمد الهادى عفيفى (١٩٧١) فى أصول التربية - القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية.
- ٦- محمد عبد الله العربى (١٩٥٩) ديمقراطية القومية العربية - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية.
- ٧- مختار حمزة (١٩٦٥) الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية - القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- ٨- منيرة حلمى (١٩٧٧) ثلاث نظريات فى تغيير الاتجاهات - القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية.
- ٩- مغاورى عبد الحميد (١٩٨١) المسؤولية الاجتماعية والتوافق - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التربية - الإسماعيلية - جامعة قناة السويس.
- ١٠- نبيل راغب (١٩٧٩) مستقبل الديمقراطية فى مصر - القاهرة - مطابع الشروق.
- ١١- ندوة الأمومة (مارس ١٩٨٢) وزارة الشئون الاجتماعية - الإدارة العامة للأسرة والطفولة.

١٢- (١٩٧٢) سيكولوجية نمو الأطفال - نقلاً عن نواف عدوان - الأطفال والتلفزيون - الواقع والآفاق - مجلة البحوث التفصيلية للدراسات الإذاعية والتلفزيونية - عدد خاص عن برامج الأطفال في التلفزيون العربي - العدد الثاني - المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين - بغداد ١٩٧٩.

- 13- Bell (1965) **Developmental Psychology**. Annu. Rev. Psychol.
- 14- B.S. Murty (1968) **Propaganda and world Public order**. The legal regulation ideological instrument of coercion.
- 15- E.J. Anotony & Koupermik (1970) **The Child and His Family** (ed) Ny. Wiley.
- 16- Hovland, J.L. Janis and H.M. Kelly (1953) **Communication and Persuasion**, New Haven, Yale University.
- 17- H.d. Lasswell (1951) **Propaganda and Mab, Insecurity**, In A.H. Stanton and Eperry Ed, Personality and Political Crisis Glencoe, Free Press.
- 18- Kessen, W. (1968) **Comparative personality development** In. EF. Borgatta and W.W. Lambert. (Eds) Handbook personality theory and research. Chicago. Rand-McMally.
- 19- Reading in Waston. G. (1960) **Psychology of Child Personal Social and Disturbed Child Development** N.Y. John Wiley & sons.
- 20- Rof. Bales (1970) **Personality and Interpersonal Behavior**. N.Y. Holt.
- 21- Th. M. Newcomb (1952) **Social Psychology**. London Tavistock Pu'lic.
- 22- Schaffer, R. (1977) **Mothering, the Developing Child**. Ed. J. Burner & Cole, M. & Liody.
- 23- Venars, C. and S.C (1963) **The short Term Prospective Model**, the Illusion of Time and the Tabula Vasa Child Development.
- 24- Wenar. G. (1970) **Personality Development from Infancy to Adult**. Hood, Houghton, Mifflin, Boston.